Inflationary financing in light of the budget deficit of the state in Egypt

Mohamed Ahmed Salama Elsayed

تزايد تدخل الدول فى النشاط الاقتصادى فى الدول النامية ومنها مصر للقيام بعملية التنمية الاقتصادية وفق أسلوب التخطيط الاقتصادى نظرا لصعوبة الاعتماد على آليات السوق لعدم توافر شروط هذة الاليات فى الدول الناميةكما ان جهود التنمية تتطلب تعبئة الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية مما يترتب علية تزايد دور الموازنة العامة للدولة فى الدول باعتبارها تعكس تركيز الدولة على القيام بجانب كبير من الاستثمارات العامة والاعتماد على الميزانية كأداة لتنفيذ السياسة المالية وقد اسفر ذلك عن تزايد النفقات العامة فى الوقت الذى لم تستطيع فية الايرادات العامة ان توكب هذا النمو المطرد فى الانفاق العامل لاسباب عديدة مما نجم عنه ظهور واستمرار تفاقم العجز فى الموازنة العامة للدولةوقد لجات مصر الى اتباع العديد من الاساليب للتخفيف من هذا العجز من بينها اسلوب التمويل التضخمى وقد تمثل ذلك الاسلوب فى الافتراض من الجهاز المصرفى مقابل صكوك على الخزانة اى الاقتراض من البنوك التجارة او من البنك المركزى بصفة مباشرة عن طريق الاصدار الجديد لتغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة عند الضرورةاهمية الدراسة :تظهر اهمية هذة الدراسة على المستويين النظرى والتطبيقى على الوجة التالىأولا على المستوى النظرى :تنبثق اهمية هذة الدراسة على المستوى النظرى من الجدل الدائر حول صلاحية اتباع سياسة التمويل التضخمى فى الدول النامية والذى لا يزال متبعا فيها رغم قدمة ولا شك ان المحصلة النهائية لهذة السياسة وقدرتها على رفع الادخار القومى ليست مؤكدة فضلا عن ان فاعليتها تتطلب شروطا عديدة من أهمها ان يكون هناك اتساق بين مختلف عناصر وأدوات السياسة الاقتصادية وهو أمر يحوطة قدر كبير من الصعوبة فى حالة الدول النامية وعلى ذلك نجد ان دراسة مثل هذا الاسلوب التمويلى تكتسب أهمية بالغة لمرفة حقائق أخرى تتعلق ببعض جوانب هذة السياسة وأبعادها المختلفةثانيا:على المستوى التطبيقى :تركز هذة الدراسة على التمويل التضخمى كأسلوب اتمويل عجز الموازنة العامة للدولة لادراك الباحثة بان السلطات الاقتصادية فى مصر قد اتبعت هذا الاسلوب التمويلى فى إطار تنفيذ بعض سياسات الاصلاح الاقتصادىأهداف الدراسة:تهدف هدف الدراسة الى تحليل دور سياسة التمويل التضخمى كأحد أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر وتحديد مختلف الآثار الاقتصادية سواء الايجابية او السلبية لهذة السياسة أضف الى ذلك ضرورة التعرف على مدى توافر شوطا نجاح هذة السياسة ومعرفة الحدود الملائمة لتطبيقهاخططة البحث:الفصل الاول الجوانب النظرية للتمويل التضخمي، الفصل الثاني عجز الموازنة العامة للدولة،الفصل الثالث عجز الموازنة والتضخم في مصر.